الدور الإقليمي لسلطنة عمان و نموذج الحياد الإيجابي

*أ.م.د. محمد كريم كاظم
** محمد حامد سلطان

*باحث وأكاديمي من العراق
**باحث من العراق
أستاذ العلوم السياسيَّة _ جامعة النهرين

المقدمة

على مدى عقود أثبتت سلطنةِ عمان قدرتها على تبنّي قضايا على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستطاعت أن تحتفظ لنفسها بحرية الحركة وبمصداقية مشهودة في إدارة أزمات كثيرة لم تكن طرفاً فيها، وهي ما أكسبها ثقة الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة، بعيداً عن المحاور والإصطفافات الضيّقة، التي تسود المشهد السياسي الإقليمي. كما أتاح لها موقعها الجغرافي أهمية للتجارة الدولية وللنفط المنقول بحراً، مما جعلها دولة مؤسِسة لتجمع الدول المطلّة على المحيط الهندي، وبالمقابل ترفض التدخل في شؤونها الداخلية. لقد اختارت سلطنة عمان نهجها الواضح، بقواعد ثابتة وصلبة تبغي بناء علاقات دائمة، تقوم على الصداقات والتعاون الدائم [1]..

المطلب الأول/ الدور الإقليمي لسلطنة عمان (أبعاده- مقوّماته- محدّداته)

إنضمَّت سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية في عام 1970، كما إنضمَّت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1972، وهي عضو مؤسّس في مجلس التعاون الخليجي منذ 1981. وجزء مميّز في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي. وهذا الأخير يخضع لقواعد وتوازنات دولية، بما إنه جزء من النظام الدولي ويتّسم بالنمطية في تفاعلاته، خاصة، بالنسبة لمنطقة مُهمّة مثل منطقة الخليج العربي [2].

اولا / أبعاد الدور الإقليمي لسلطنة عمان

شَرَعَ السلطان قابوس يبني أسس سياسته الخارجية، بعد أن أرسى دعائم الإستقرار الداخلي في السلطنة، وأنهى مرحلة من العزلة والإنكفاء الداخلي، إلى مرحلة من الفاعلية والانفتاح، منطلقاً من ضرورة الأخذ بالحداثة، مع استلهام مآثر الإرث الحضاري، والانفتاح الثقافي، مع تأكيد الثابت الديني والمذهبي.

شرع السلطان قابوس يبني أسس سياسته الخارجية، بعد أن أرسى دعائم الإستقرار الداخلي في السلطنة، وأنهى مرحلة من العزلة والإنكفاء الداخلي، إلى مرحلة من الفاعلية والانفتاح، منطلقاً من ضرورة الأخذ بالحداثة، مع استلهام ماثر الإرث الحضاري

إنها إستراتيجية الحياد الإيجابي، مشفوعة بواقعية تبنتها القيادة العمانية الجديدة، بوقت تدرك معه حجم قدرتها، ومعطيات قوتها، وتسعى لتوظيفها بشكل جيد[3].

الأمر الذي جعل من سلطنة عمان، على الرغم من قلّة مواردها وثرواتها الطبيعية، مقارنة مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، دولةً ذات مواقف محدّدة وفق ثوابت لها، كإمتناعها عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية الدوحة، أسوة بباقي دول الخليج، التي إعترضت على سياسات قطر، ودعم الدوحة جماعة الإخوان المسلمين، والتنظيمات الإرهابية، وانتهاجها سياساتٍ معادية لأمن الخليج، حسبِ رؤيةٍ دول مجلس التعاون الخليجيً. إلا أن السلطنة وقفت موقفاً وسطاً، ولم تسحب سفيرها من الدوحة، بل سعت بشكل جدي لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج، والتوسط بين قطر ودول جوارها العربية [4]. إن المنطلقات السياسية التي تؤكدها السلطنة من مدة لأخرى، تشير إلى نموذج حيادي وحيوي، فاعل وايجابي، كما يمكن رصد تلك المنطلقات من خلال بعض مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، منها[5]:

أ- حفظ التوازن على جانبي الخليج العربي بين دول الخليج العربية وإيران.

ب- تسوية قضايا حدودها البرية والبحرية مع كل جيرانها بشكل سلس وسلمي.

ت- تحقيق تفاهم ممكن بين السعودية وإيران في الأزمة السورية والأزمة اليمنية.

ث- التوفيق بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والغرب بخصوص الملف النووي الإيراني.

ومن دعائم الدور الإقليمي لسلطنة عُمان ما يلي [6]:-

أ- الموقع الإستراتيجي المُهم الذي ربطها بالكثير من الدول التي تطُلُّ على المحيط الهندي، وعلى الخليج العربي وعلى بحر العرب.

ب - العمق التاريخي للدولة العمانية ساعدها بإقامة علاقات متينة، مبنية على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول.

ج – سياسة خارجية واضحة وواقعية، بعيدة عن الإنفعال والمبالغة في تقدير الأمور.

وفي الوقت الذي يتّهم به البعض سلطنة عمان بسلبية وإنزواء، هناك من يذهب الى عدم تناسب سياسة الحياد المفرط في التحفظ التي تتبعها السلطنة في الوقت الحاضر، مع موقعها في التفاعلات الإقليمية والعالمية، ومكانتها السياسية والحضارية، التي كانت تتمتع بها طُوالَ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الماضيين[7]، بيدَ أن المتابع لا يرى أيَّ سلبية أو إنكفاء، بل يلحظ حضوراً وفاعلية مشهودين للسلطنة في الكثير من قضايا المنطقة.

ثانيا / مقوّمات الدور الإقليمي لسلطنة عُمان

يتأتى الدور الذي تسعى إليه سلطنة عمان من عدّة مقومات، مكّنت لها أن تتبوأ مكانتها الإقليمية، بصرف النظر عن إمكاناتها الفعلية، ولتكون جزءًا من منظومة حيّوية ومتفاعلة، هي المنظومة الخليجية (الدول الثماني المُطلَّة على الخليج).

أ- المقوّم السياسي والدبلوماسي :

عُمان بلد محاط بالكثير من "خطوط الصدع الجيوسياسية الأكثر حساسية في العالم"، وواقعة على ممرات تجارية مهمة جداً، ولكنَّها إستطاعت أن تُبحر بحذر وواقعية عبر بحار الإنقسامات الجغرافية الطائفية في المنطقَة، واستقرت سياسيا في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية. وثمة ركيزة أساس للسياسة الخارجية في السلطنة تتمثل في تحقيق توازن بين مصالح جيرانها الأكثر قوة

لدفع مصالحها الخاصة [8]. ذلك الإستقرار الذي أتاح لها دعوة قادة الدول الخليجية للتباحث حول الخروج بصيغة متفق عليها، تكفل أمن المنطقة، وبموجبها تمَّ إنعقاد اول مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج العربية والعراق وإيران، 25 آب/1976 [9].

ب- المقوّم الجغرافي:

ظهرت سلطنة عمان مركزاً مُهمّاً للتجارة، يربط الجمهورية الاسلامية الايرانية بأفريقيا، وربط المنطقة العربية، بأماكن بعيدة، كالهند، وباكستان، وتنزانيا، وموزنبيق، وارتبطت معها بعلاقات تجارية، وثقافية، بشكل يجعلها مساهمة في» صنع هُوِية عربية للمحيط الهندي»،

ظهرت سلطنة عمان مركزاً مُهمّاً للتجارة، يربط الجمهورية الاسلامية الايرانية بأفريقيا، وربط المنطقة العربية، بأماكنَ بعيدة، كالهند، وباكستان، وتنزانيا، وموزنبيق، وارتبطت معها بعلاقات تجارية، وثقافية، بشكل يجعلها مساهمة في" صنع هُوِيَّة عربية للمحيط الهندي"، أو شيءٍ من ذلك. والواقع أن لسلطنة عمان فرصاً كبيرة، لتكريس مكانتها ممراً تجارياً بالغ الأهمية. كما لوحظ عند احتساب نسبة طول الساحل الى المساحة في السلطنة، أن كل (1) كم من الساحل يَخدِمُ (98) كم2 من المساحة، وعند مقارنة هذه النسبة مع بعض الدول، مثل فرنسا (1) كم لكل (106) كم2، وأمريكا (1)كم لكل (848) كم2، نجد أن عُمان أكثر انفتاحاً على البحر، مما يعطيها أمناً غذائياً مستقرا، وهي نقطة مهمة جدا في المعايير الدولية [10]. بمعنى أن عُمان دولة بحرية، على أساس نسبة الحدود البحرية الى المساحة الكلية، حيث إن نسبة الحدود البرية فيها أقل من (50 %)، وعندما تمَّ حسابها بشكل تقريبي وجد أن كل (2) كم من الحدود البحرية يخدم (1) كم من الحدود البرية تقريبا، وعندما تمَّ تقييم السكان حسب بيانات عام 2005، وجد أن لكل (1) كم بحري يخدم (600) شخص عماني، وهذا له دلالات إستراتيجية وجيوبوليتيكية مرموقة [11] .

كما إن إطلالة سلطنة عمان على مدخل الخليج والمحيط الهندي، وإشرافها على الجانب الغربي من مضيق هرمز شديد الأهمية، فرض عليها قراراً سياسيا أمنيا دوليا ذا خصوصية وحساسية، وقد رتّب عليها مسؤولية كبيرة، تمثّلت في المساهمة بشكل رئيس، في

تأمين حماية مدخل الخليج العربي، الذي يعدُّ من أهم خلجان العالم [12].

ج- المؤهلات الشخصية للسلطان قابوس بن سعيد:

يُعدُّ السلطان قابوس أحد أقدم الحكام المستمرين في الحكم، إذ باشر الحكم منذ عام 1970م ولغاية اليوم، بعد أن قام بحركة إنقلابية ناجحة ضد أبيه في 23 تموز عام 1970 [13]. والسلطان قابوس ينحدر عن أسرة (البوسعيد)×، وهو يعاصر نمو الأجيال وتطور شؤون السلطنة. كما نجح في إنهاء الأوضاع في إقليم ظفار الدائر هناك منذ عام 1965م [14]. ويعدُّ مهندس السلطنة في سياستها الداخلية والخارجية، وهو الممثل الحقيقي للبلاد.

د- الإمكانات العسكرية العمانية

يمكن وصف الإمكانات العسكرية العمانية بالجيدة، على مختلف الصنوف البرية، والجوية، والبحرية. وإنها قوات مؤهلة للتصدي للأخطار المحتملة، وتمتاز بتصنيف أفضل جيوش المنطقة وكما يلي [15]، وهي آخذة بتطوير منظومتها الصاروخية وسلاح الجو، بطائرات مقاتلة حديثة [16]. اما القوة البحرية العمانية، فهي وإن لم تشهد تطورا ملحوظا، إلا أنها مؤهّلة لتحمل مَهام حرس السواحل والدفاع عن حدود السلطنة البحرية الإستراتيجية [17]. فقد دعت سلطنة عُمان في عام 1981م، الى إنشاء قوة بحرية عربية مشتركة، لحماية (مضيق هرمز)، كونه شريان الاقتصاد للمنطقة الخليجية، مما يدلّل على إستعداد الإمكانات والقدرات العسكرية العمانية، للقيام ببرامج فعّالة واستراتيجية [18]. كذلك، فإن لسلطنة عمان تفاهماً عسكرياً مع جمهورية الجمهورية الاسلامية الايرانية الإسلامية، أسفرت عن توقيع إتفاقيات مشتركة، منها إتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين الموقعة في 22 آب عام 2001، ومناورات بحرية مشتركة في مضيق هرمز [19].

ثالثا / محدّدات الدور الإقليمي لسلطنة عمان.

لا شكَّ أن هنالك محدّدات تَرِدُ عقبات، تحجم من النشاط السياسي والدبلوماسي لأيّ دولة، فضَلاً عن سلطنة عُمان، عوائق سياسية، اقتصادية، اجتماعية، آيدلوجية.. وهكذا، بحسب طبيعة الدولة ونظامها السياسي، والأسس أو المبادئ العملية التي تنطلق منها سياستها الخارجية. والمحدّدات مع النموذج العماني كثيرة، يمكن أن نذكر منها:-

أ- المحدّد السياسي: وفيه جانبان هما :-

1__ محدّدات داخلية :-

وِفْقَ النظام الأساس للسلطنة، فإن السلطان "هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة". وله مَهامٌّ عديدة، منها؛ رئاسة مجلس الوزراء، أو تعيين من يتولى رئاسته، ورئاسة المجالس المتخصّصة، أو تعيين من يتولى رئاستها، ومنها أيضا؛ تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، ومن في حكمهم، وإعفاؤهم من مناصبهم، وتعيين وكلاء الوزارات، والأمناء العامّين، ومن في حكمهم، وإعفاؤهم من مناصبهم، ومن صلاحياته كذلك؛ تعيينُ كبار القضاة، وإعفاؤهم من مناصبهم، وإعلان حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، وإصدار القوانين، والتصديق عليها، وتوقيع المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، وإصدار مراسيم التصديق عليها وغيرها [20].

إن شمولية السلطة مع تعقيد آلية تداولها، اضافة الى الدور النافذ الذي يلعبه أعضاء مجلس الدفاع، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس مجلس الدولة، الذي لا ينتمي أيٌّ منهم إلى العائلة الحاكمة ويدينون بالولاء للسلطان قابوس وحده دون غيره، يثير الكثير من التساؤلات، وإن الدلائل تشير إلى أن مجلس العائلة الحاكمة لم يجتمع مطلقا حتى الآن، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة العائلة المالكة على إتخاذ قرار بتحديد السلطان بعد رحيل السلطان. ، وبغض النظر عن الاحتياطات التي إتّخذها السلطان قابوس سلفا، يوجد هناك خطر متمثل بالتلاعب بوصية السلطان ذاتها،

مما يحتمل أن يقود إلى فوضى سياسية وإدارية في السلطنة بشكل عام، خاصة مع عدم وجود شخصية في العائلة بارزة، قادرة على إدارة عملية الخلافة وإحتواء الخلافات الناجمة عنها [21].

1 – محدّدات خارجية:-

وهي المحددات التي تُحدُّ من نشاط السلطنة ضمن محيطها الجغرافي، ومنها إقليمية وأخرى دولية، أما الإقليمية فتتمثل بالقرب الجغرافي للتوترات والأزمات، كالأزمة اليمنية، والأزمة القطرية، هذا القرب الذي يضيف نوعاً من التأثر الطبيعي بإفرازات الأزمات، على عدّ أن السلطنة هي جزء من المنظومة الإقليمية، بالرغم من أن للسلطنة أكثرَ من موقف، يدلّل على أنها تملك شخصية معنوية مستقلة، ولها رؤية حيادية وسط، بعيدة عن التناحر والأزمات، التي تشغل المنطقة بصراعات، تجعل من دولها دولا هشة ضعيفة، يسهل إختراقها أو تقسيمها [22]. والمحدّدات الخارجية على مستويين، الأول هي المتغيرات الإقليمية: وتتجلّى في عضوية عُمان في مجلس التعاون الخليجي، فالمعلوم أن مجلس التعاون الخليجي تأسَّس عام 1981م، كتلة سياسية موحّدة، وردَ فعل على تأسيس الجمهورية الإسلامية في الجمهورية الاسلامية الايرانية . إذ بإمكان عمان التكتل مع أشقائها من دون خلق توترات كبيرة مع الجانب الإيراني، بينما اليوم، في ذروة هذا الصراع، الذي أصبح حربا عسكرية واسعة غير مباشرة، تتبناها السعودية خليجيا، تصرُّ عمان على رفض الدخول طرفاً في الصراع، وإن التحفظات تَشَمَلُ تحفظات سياسية واقتصادية وعسكرية، إلى جانب الإصرار على عدم الحاجة الى توسعة قوات درع الجزيرة، بعدّ أن المنطقة ليست بحالة حرب [23]

وأمّا الثانيةُ فهي المتغيرات الدولية: وتتجسّد من خلال عدم رغبة السلطنة بانتهاج سياسة تتقاطع و مصالح الدول الكبرى، وإن حضور تلك الدول مباشرة في منطقة الخليج، وإصرارها على ضبط مخرجات التفاعلات بين اللاعبين الإقليميين، والتحكم في مجريات الأحداث، وإن السلطنة لا تملك أن تخالف تلك الرؤى، أو أن تبلّور لنفسها موقفاً بعيداً عن ذلك. كما قامت عمان بتوقيع

إتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، في 4 أيلول 1990، وتمَّ تجديدها عام 1992، تسمح بموجبهما السماح للقوات الأمريكية، باستخدام المنشآت العسكرية العمانية، وبمقتضى هاتين الإتفاقيتين، لا تملك مسقط أن تغلق موانئها أو قواعدها العسكرية، في حال إحتاجت إليها الولايات المتحدة. ومن الناحية الاقتصادية، يذكر أن نسبة مساهمة (Bank of America)، في البنك الوطني العماني نحو 20% ، كما قامت السلطنة بتوقيع (إتفاقية حماية الإستثمار) مع الولايات المتحدة الامريكية، مما زاد في عدد الشركات الأمريكية المستثمرة في عمان [24].

2- متغيرات أخرى:- وتتمثّل في نوع وحجم الصراعات التي تعجُّ بها منطقة الخليج؛ صراع أقليات، وصراع حدود، وصراع نفوذ، وصراع مصالح، هَيّأ لذلك تزاحماً وتنافساً بين وحداته، وزاد من تدخلات لقوى عالمية مهتمة بتجزئة المُجَزّأ، وتحويل المنطقة الى دويلات طائفية وعرقية وقومية، خدمةً لمصالحها فيها، وضماناً لنجاح المشروع الصهيوأمريكي (إقامة دولة إسرائيل الكبرى) [25].

ب - المحدّد الإقتصادي:

تمرُّ سلطنة عمان بمدة صعبة ماليا، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، ليس فقط لأنها تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، ولكن صغر احتياطيها مقارنةً بدول جوارها، كما أنها لا تمتلك الكثير من السندات المالية أسوةً بباقي دول مجلس التعاون. وأوعزت وزارة المالية العمانية ذلك الى ما تشهده الدولة من تضخم عجز الميزانية، إذ إرتفع من (600) مليون ريال (1.56 مليار دولار) في عام 2014، إلى (1.8) مليار ريال (4.68 مليارات دولار) لعام 2017م. كما أظهر تقرير المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني، تراجع الصادرات غير النفطية بنسبة (9.8%) بين مختلف القطاعات، وانخفضت منتجات البلاستيك والمطاط بنسبة (25.6 %) لتصل إلى ما قيمته 130.6 مليونا [26]. كما أن الانتاج الزراعي للسلطنة، كان قد أدى دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني في خلال المدة التي سبقت اكتشاف النفط، وقد

بلغ إجمالي الناتج المحلي (35.7) مليار دولار في عام 2006م، "علما أن الزراعة قد شكّلت حوالي(2%) منه، وتُعدُّ مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في الأمن الغذائي ثابتة تقريباً، إذ تشكّل (36%) من إجمالي الاستهلاك، رغم الزيادة في عدد السكان والانخفاض في أراضي المحاصيل المحصودة من (72000) هكتار في عام 2000، الى (63606) هكتارات في عام 2004، بسبب الجفاف والتغيرات التي طرأت على مستوى سياسات استخدام الأراضي [27]. مع مراعاة زيادة السكان في السلطنة، "إذ تحافظ عمان على نسبة زيادة في السكان تقدّر بنحو (11%) منذ عام 2004، فبلغ نحو(2483000) نسمة في عام 2008، فيما كان يقدر بنحو (2240000) في عام 2003" [28]. كما يذكر أن الأراضي المزروعة جميعها مرويّة، والمحاصيل الأساس هي التمر (أكثر من نصف الأراضي المزروعة) والعلف (أكثر من خمس الأراضي المزروعة). وبالوقت الذي شهد الإنتاج الزراعي تحسناً كبيراً، لا يزال القصور في المياه التي تعاني منها بعض المناطق، وأيضا زيادة ملوحة المياه في الآبار، والري السطحي، كلها من العوامل المحددة للإنتاجية الزراعية للسلطنة [29].

ج- محدّدات أخرى : ومنها:-

-1 ثوابت السياسة الخارجية العمانية :

إن التراجع الكبير للسيطرة العمانية على المحيط الهندي، وشرق أفريقيا وبلوشستان، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، كياناً سياسياً ودستورياً جديداً في المنطقة، وظهور الحركات الراديكالية ذات النزعة اليسارية في الجنوب العماني (جبهة تحرير ظفار)، والحركات الراديكالية الدينية (الداعية لعودة الإمامة في الحكم) في الداخل العماني، جعل السلطنة تمرُّ بأخطر أيامها في تاريخها المعاصر، فضلاً عن التخلّف الذي كان المجتمع العماني غارقاً فيه. هذا كلُّه، دفع بالدبلوماسية العمانية إلى إعادة إنتاج ذاتها من جديد في علاقاتها بالمحيط الإقليمي، وعليه " تأسّسَ أهمُّ مبدأين من مبادئ عدم التدخل في شؤون الآخر، وإلتزام الحيادية إزاء قضايا المنطقة". وظلت الحيادية في الدبلوماسية العمانية قائمة حتى في لحظات حرجة جدا مرَّت فيها المنطقة إقليميا وعربيا، كالحرب

الإيرانية – العراقية، والمقاطعة العربية لمصر، وحربي الخليج الأولى والثانية، وآخرها موقفها من الملفات الحديثة في أزمات المنطقة العربية بعد عام 2010، ومنها الملف المصري، والملف التونسي، والملف السوري، والملف الليبي، والملف اليمني، والملف البحريني. لذلك، "استطاعت سلطنة عمان أن تجعل من هذين المبدأين. المحرك الدينامي في التعامل مع ملفاتها الخارجية" [30].

2- العامل الآيدلوجي :

من خلال دراسة الظروف السياسية المعاصرة لسلطنة عمان، سواء الداخلية منها، أم المحيطة بها إقليميا، يتبيّن لنا خصوصية التجربة السياسية العمانية التي تميّزها عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي. وإن هذا التباين ناتج من الإرث التاريخي والسياسي والثقافي، فضلا عن التنوع الفكري والإجتماعي الذي تنفرد به السلطنة عن باقي دول مجلس التعاون. "كما أدَّت الدعوة الإباضية دورها في التاريخ السياسي الحديث لسلطنة عمان، ولا زالت مضامينها الفكرية تؤثر في التوجهات السياسية العمانية المعاصرة المحلية والإقليمية، والتي ذهبتُ تجُاه ضرورة استبدال سلطة السماء، بسلطة البشر" [31].

المطلب الثاني : الرؤية السياسية لسلطنة عمان تُجاه القضايا الإقليمية بعد 2011.

تنتمي سلطنة عمان لمحيطها العربي والإسلامي، وهي منفتحة على جميع دوله، من دون أن تتدخل في شؤون تلك الدول، مبتعدة عن أي صراع في المنطقة، فلم يعرف عن السلطنة طوال تاريخها، أنٍ تدخلت. في أي من الصراعات الداخلية العربية، إلا ما كان صلحاً بين أطراف مٍتنازعة، كما لم يعرف عن السلطنة إحتضانها لأي من حركات المعارضة العربية داخل أراضيها [32].

اولا / مواقف سلطنة عمان من القضايا الإقليميَّة المعاصرة.

تعرف منطقة الشرق الأوسط بدلالة الأزمة عادة، التي يصعب معها أن تنأى دولة ما بنفسها، الى الدرجة التي تكفل لها عدم التأثر، وإن سلطنة عمان– وهي تجاور ثلاث دول، وتشاطر الجمهورية الاسلامية الايرانية بإطلالة على مضيق هرمز– لا بدَّ لها أن تحدّد إتجاهاتها حيال تلك القضايا، حتى وإن إرتأت الحياد و الاستقلال. ولنا أن نرصد بعض مواقفها الإقليمية، من خلال النقاط التالية:–

أ– موقف سلطنة عمان من حركات التغيير العربية بعد 2011.

حين طالت رياح التغيير التي شملت معظم المنطقة العربية، أَقْدَمَ السلطانُ العماني على إتخاذ بعض الخطوات لمعالجة مطالب المحتجين، إذ عمل على إقالة مسؤولين ووزراء كبار كان يطالب الشعب العماني بتنحيتهم، وتشكيله حكومة جديدة ضمَّت (12) وجهاً جديداً، وتوفيره (50) ألف فرصة عمل للعاطلين عن العمل في القطاعين العام والخاص ، ورفع المخصصات الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية، وتكليف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط لوضع مجموعة من المقترحات المتعلقة بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات، فضلاً عن إنشاء هيأة مستقلة لحماية المستهلك، وكان ذلك من ضمن مطالب المحتجين أيضا، ورفع أجور العاملين بالقطاع الخاص الى مئتي ريال عماني أي ما يعادل (519) دولاراً أمريكياً. في وقت اختارت السلطنة عدم التدخل في أزمات ما عرف بالربيع العربي ، في كثير من البلدان، كما لم يعرف عن السلطنة، تمويلها أي جبهة، فيما سمّي بـ (الربيع العربي)، عكس المتورطين في التدخل وتخريب الدول العربية [33]. وفي وقت إتخذت كلٌ من السعودية والإمارات والكويت والبحرين، موقفاً متشدداً داعماً للإطاحة بحكم الرئيس المصري (محمد مرسي)، ووقفت قطر مع أنصار الرئيس المعزول وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، فقد إختارت عُمان البقاء على الحياد، عادّة الأمر شأنا داخليا، يخصُّ المصريين دون غيرهم [34].

ب- الموقف من العملية السياسيَّة في العراق بعد 2003

في ظل الحراك السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، أيقنت تلك الدول أن علاقاتها مع العراق ، وخاصة بعد الإنسحاب الأمريكي نهاية عام2011 تحتاج الى زيادة فاعليتها، سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية، أم لأنها تشعر بتنافس الجمهورية الاسلامية الايرانية ي لها على الساحة العراقية، وربما يصاحب ذلك نوعاً من النفوذ الخليجي للإحاطة بتطورات في المشهد السياسي العراقي، وقد سلكت دول مجلس التعاون الخليجي نوعا من المرونة في تعاملها مع العراق ، باستثناء بعض التصريحات الشخصية المتشنجة لمسؤولين في الإمارات والسعودية، وعبّرت عن تلك المرونة بعدة إشارات، منها تسيير رحلات جوية بين الكويت ، وقطر، وسلطنة عمان مع العراق، وكذلك " تخلي المملكة العربية السعودية عن موقفها المتشنج تجاه العراق، بتسمية سفيرها في الأردن كسفير غير مقيم في بغداد، فعلت عُمان الشيء نفسه عندما سمَّت سفيرها في المملكة الأردنية الهاشمية السفير (مسلم بن بخيت البرعمي)، سفيراً للسلطنة غير مقيم في بغداد، فضلاً عن حضور ممثلين عن جميع دول مجلس التعاون الخليجي إلى قمة بغداد لعام 2012" [35].

ج- موقف سلطنة عمان من مشروع (الإتحاد الخليجي)

يواجه (مشروع الإتحاد الخليجي) بين دول مجلس التعاون الخليجي الستِ، تحديات وعقبات كثيرة، تَحُولُ دون ظهوره مؤسسةً بديلةً للمجلس، منذ أن طرحت مبادرة من الملك السعودي السابق (الملك عبد الله بن عبد العزيز) في القمة الخليجية (الرياض كانون الاول 2011). وبذريعة أن الفكرة بحاجة إلى المزيد من الوقت للدراسة، ولأسباب تتعلق بالرفض العماني، جرى استبعاده وليس إرجاؤه فحسب. وكان يفترض طرحه على رأس جدول أعمال قمة الكويت الأخيرة، ذلك الأمر وصف بأنه يضع مستقبل (مجلس التعاون الخليجي) أمام تحديات خطيرة، بالنظر لغموض السياسات البديلة، وصعوبة الظروف الإقليمية الراهنة [36].

كما صرح وزير الشؤون الخارجية في عمان(يوسف بن علوي) بشكل قاطع، عن رفض فكرة الإتحاد بقوله "إن سلطنة عمان لن تنضمَّ إلى الإتحاد الخليجي في حال قيامه"، وبررت السلطنة موقفها هذا الى تباينات عديدة تراها تشمل دول المجلس، سواءاً من درجة التطور السياسي، أم الثقافي، أم الاجتماعي، فضلاً عن التفاوت الإقتصادي، ومن هنا، خشيت أن يقلص الاتحاد المكتسبات السياسية والإجتماعية، التي كانت قد أنجزتها السلطنة، مقارنة بما حقّقت نظيراتها من الدول الأخرى، وهي تفاوتات تطرح تساؤلات حول مستقبل الإتحاد المقترح، فضلاً عن مشكلة الخلل (التفاوت) في التركيبة السكانية بين دول المجلس [37].

كما صرح وزير الشؤون الخارجية في عمان(يوسف بن علوي) بشكل قاطع، عن رفض فكرة الإتحاد بقوله "إن سلطنة عمان لن تنضم إلى الإتحاد الخليجي في حال قيامه"، وبررت السلطنة موقفها هذا الى تباينات عديدة تراها تشمل دول المجلس، سواءاً من درجة التطور السياسي، أم الثقافي، أم الاجتماعي، فضلاً عن التفاوت الإقتصادي،

د- موقف سلطنة عمان من الصراع في سوريا واليمن.

1- موقف سلطنة عمان من الأزمة السورية بعد 2011م :

أتاحت الحرب الدولية على سوريا كشف النيات الخفية لبعض الحكام العرب، إذ باشرت أغلب الدول العربية، سحب تمثيلها الدبلوماسي معها، مع دعوة الرعايا والمقيمين فيها بالمغادرة، وتمَّ العمل على عزل الدولة السورية إقليميا، وإعطاء مقعدها في جامعة الدول العربية الى (المعارضة السورية)، مع دعم للجماعات المسلحة هناك، بهدف إسقاط نظام (بشار الأسد). أمَّا سلطنة عمان، فقد تمسكت بمواقفها مع الحكومة السورية منذ البداية، ولم تتريث في إتخاذ قرارها بشأن سوريا، كما فعلت بعض القوى الأخرى، وأبقت على تمثيلها الديبلوماسي، ولم تسحب رعاياها منها، إلتزاما بالمبدأ القومي. بل تعدَّى ذلك، إلى تطور مبكر في العلاقات الرسمية، خاصة بعد زيارتين للرئيس السوري (بشار الأسد) للسلطنة، عامي2001 – 2009. كما تمَّ تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين في شهر آب 2015م. كما دعمت مسقط دمشق في حربها ضد المجاميع المتطرفة [38].

3 – موقف سلطنة عمان من الحرب على اليمن "عاصفة الحزم" :

تُعدُّ الأزمة اليمنيَّة من أهمِّ الملفات التي تمسُّ أمن الخليج (حسب وجهة نظر السعودية وحلفائها)، ما دفع لتشكيل التحالف العربي المشترك واسع النطاق ، وإطلاق عملية "عاصفة الحزم" العسكرية ضد ما تصفهم السعودية بالإنقلابيين و(المتمردين)، (حركة أنصار الله) الحوثيين في اليمن، إلا أن عُمان إنتهجت سياستها التقليدية في عدم الإنحياز لطرف دون آخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فامتنعت عن المشاركة في العملية، لتحاشي إنتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم التداخل القبلي بين شعبي عمان واليمن [39].

كما رعت مسقط أكثر من لقاء جمع مسؤولين أمريكان، برئاسة (آن باترسون) كبيرة الدبلوماسيين الأمريكان في الشرق الأوسط، برئاسة رئيس المجلس السياسي لجماعة الحوثيين (صالح الصماد). ويأتي اختيار سلطنة عمان، طرفاً وسيطاً في المحادثات، كونها لم تشترك في العمل العسكري في اليمن ضمن التحالف العربي، وبالتالي فهي وسيط مقبول لدى جميع أطراف الأزمة اليمنيَّة. ويرى البعض في مجلس التعاون الخليجي أن عمان لم تقدّم المأمول منها سياسيا، رغم قيامها وسيطاً في تسوية آخر اتفاق بين الحوثيين وبقية الأطراف السياسية المسمَّى بـ"إتفاق السلم والشراكة الوطنية". لكن مع اشتداد الصراع داخل اليمن، لا بدَّ من استثمار التقارب العماني الإيراني، وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي، وإقناع أطراف الصراع، بضرورة التوصل لإتفاق ينهي الأزمة المتفاقمة، وكونها على حدود مشتركة مع السلطنة، يوفّر لها حافزا تفتقده الكويت، التي سبق أن استضافت جولات المبعوث الأممي التفاوضية مع أطراف الصراع [40].

6– التقارب العماني – الإيراني في منطقة الخليج

ما يُعدُّه الكثيرون تقارباً عمانياً– ايرانياً في منطقة الخليج العربي، يأتي في الواقع من أسباب، حتّمت على الدولتين إرساء مشتركات (مصالح). إذ تتشارك كلٌّ من الجمهورية الاسلامية الايرانية

وعمان، في مضيق هرمز ذي الأهمية الإستراتيجية، كما يتقاسم البلدان حقولَ نفط مشتركةَ كبيرةَ، فضلاً عن وجود مصالح تجارية واستثماريةً كبيرة بينهما. كما أن مسقط اختارت أن تنأى بنفسها عن الأزمات التي تثيرها القوى الدولية والإقليمية لإيران، أو تلك التي تُتهم الجمهورية الاسلامية الايرانية بإدارتها، كما لعبت مسقط دوراً في إدامة الحوار بين الغرب وإيران بشأن الملف النووي الإيراني، نتج عنه توقيع الإتفاق التاريخي في فيينا، في حزيران 2015 [41]. وحين تنظر دول الخليج بقيادة السعودية، بريبة إلى (المشروع الإيراني في المنطقة)، فقد لا تختلف بذلك عمان جذرياً، لكنّها تفضّل التعامل بواقعية، مع دولة إقليمية بحجم الجمهورية الاسلامية الايرانية ، يمكن أن تشكّل تهديدا استراتيجيا لأمنها، وأمن الخليج بشكل عام. لكنّها، على عكس دول الخليج العربية، لم تَنْسَقْ في ذلك، وقررت عدم خوض معركة تُعدُّها خاسرة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، حتى باتت إنموذجاً يُحتذى به، ومستلهماً من دول أخرى، مثل الكويت، وقطر التي قرّرت التعامل بنوع من البراغماتية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية [42].

كما وقعت سلطنة عمان اتفاقيات تعاون عسكري مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، شمل حصول طهران على تسهيلات كبيرة لإسطولها البحري في الموانئ العمانية، الواقعة على مضيق هرمز. وخلال الزيارة التي قام بها وزير الدفاع العماني إلى طهران في شهر سبتمبر/أيلول 2013، أعلن عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين البلدين. عدّت أول اتفاقية عسكرية من نوعها بين دولة عربية خليجية وإيران[43]. كذلك رعت مسقط إجتماعاً مُهمّاً في آب (أغسطس) 2014م، جمع وزراء خارجية، وإيران، وتركمانستان، وأوزبكستان، أسفر عن إبرام مذكرة تفاهم مشتركة ، لإنشاء ممر نقل دولي وعابر بين الدول الاربع، يأتي في إطار اتفاق "عشق آباد" في 2011، مما يعني فتح الموانئ العمانية (صحار، والدقم، وصلالة)، على آسيا الوسطى [44].

المطلب الثالث/ السياسة الخارجيَّة العمانيَّة حيال قضايا المنطقة و دور الوسيط الإقليمي

إن المرتكزات الرئيسة التي شكّلت أسس السياسة الخارجية العمانية، دائما ما مثّلت خروجاً على الإجماع الخليجي (من وجهة نظر المملكة العربية السعودية)، و ربما يكون السبب في ذلك أن السلطنة دائما ما تحافظ على مسافة بينية، مع محيطها الإقليمي، بعيداً عن التورط في صراعات خارجية، وفقا لمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين .

إن المرتكزات الرئيسة التي شكّلت أسس السياسة الخارجية العمانية، دائما ما مثّلت خروجاً على الإجماع الخليجي (من وجهة نظر المملكة العربية السعودية)، و ربما يكون السبب في ذلك أن السلطنة دائما ما تحافظ على مسافة بينية، مع محيطها الإقليمي، بعيداً عن التورط في صراعات خارجية، وفقا لمبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين، كما هو مسلك بعض دول الخليج، وعلى رأسها السعودية وقطر، ومن ثم تلتزم السلطنة بالتعاطي الحذر مع أي من المتغيرات الإقليمية الطارئة، وهو ما يعطي مسقط قرارا مستقلا، يمكّنها من الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع أطراف النزاعات كافة في المنطقة.

1 – الرؤية العمانيَّة لأوضاع المنطقة العربيَّة والخليجيَّة بعد عام 2011.

تلتزم عمان بسياسة إقليمية حيادية متوازنة، مع حرص على كسب جميع الأطراف، فعندما شجع الغرب الحرب بين العراق وإلجمهورية الاسلامية الايرانية، على سبيل المثال، سارعت دول الخليج إلى قطع علاقاتها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، والمشاركة في تحمل نفقات الحرب. أما عُمان فلم تقطع علاقاتها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ولم تشارك في تمويل الحرب العراقية، ورفضت طلب العراق في استخدام أراضي السلطنة لضرب الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وفي الوقت ذاته لم تقطع علاقاتها مع العراق. في وقت كان من الممكن لها، استثمار الضعف الإيراني المتسبب عن الانشغال بحرب طويلة (ثماني سنوات)، لتحقيق مصالح إستراتيجية في مضيق هرمز، على حساب الجمهورية الاسلامية الايرانية ، "إلا أن الحسابات العمانية لا تجري بهذا الشكل، كما تثبت عمان ذلك دائما. والمشهد

ذاته يتكرّر مع غزو العراق للكويت في بداية التسعينيات، إذ تحفّظت عمان على أن تأخذ جانب العراق أو الكويت وقتئذ، ولم تقطع علاقاتها مع العراق"، وفي الوقت عينه حافظت على خيوط اتصال مع الحكومة الكويتية التي لجأت للسعودية، فلم تخسر، بذلك العراق، كما لم تخسر الكويت [45].

وبخصوص الجمهورية الاسلامية ، هناك من يرى في التقارب العماني الإيراني، تمردا على المنظومة العربية الخليجية، وشقاً للعصا العربية لصالح الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وإن هذا من شأنه أن يعرض مستقبل مجلس التعاون الخليجي برمته للخطر،إذ إن المواقف التي تتّخذها القيادة العمانية، تمثّل تحدياً لوحدة القرار العربي الخليجي، وخروجاً على (الأخ الأكبر) المملكة العربية السعودية،لا سيما أن تلك المواقف العمانية، ما زالت تتكرر، من موقف آلى آخر، إذ يتمُّ تمييع العضوية العمانية في المجلس شيئا فشيئاً، حتى بات من المتوقع خروج السلطنة عنه. مما دعا البعض للقول بـ (وضع حدّ) للخروج العماني المتكرّر عن الإجماع في مجلس التعاون، ولو أدّى ذلك الى تجميد عضويتها فيه [46].

2 – سمات الدبلوماسيَّة العمانيَّة وسيطاً إقليمياً.

شكر (جون كيري) بشكل صريح، السلطان (قابوس بن سعيد) على ما وصفها بجهود شخصية كبيرة، على خلفية إلتقاء مفاوضين الأميركيين والإيرانيين، في عدّة مناسبات في العاصمة العمانية مسقط كما حدث في شهر مارس/ آذار 2013، إمتازت بسريَّة وهدوء بالغين، وجوٍّ من التكتم، لم يعرف العالم عنها شيئا، كما تحدثت صحيفة (القدس العربي) بتاريخ 17/ آب عام 2015، عن إجراء محادثات (أمريكية– سورية) سريَّة، مهَّدت لها سلطنة عمان في مسقط [47]. كما نشطت مساعي عمانيَّة، تهدُف لترتيب لقاء بين الجمهورية الاسلامية الايرانية ودول الخليج، في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 2015، لفتح قنوات الحوار بين الأطراف الخليجية، قوبل المقترح بترحيب من الجمهورية الاسلامية الايرانية ي، وتحفظت أطراف أخرى [48].

أ- التواضع وجديَّة التوجّه:

تقدَّم الرئيسُ الفرنسيُّ (فرانسوا هولاند)، ببيان رسمي من قصر الإليزية، خصَّ به السلطانَ قابوس، بالشكر على تدخله الشخصي، لتحرير مستشارة مشروع تمويل البنك الدولي، الفرنسية (إيزابيل بريم)، المخطوفة في صنعاء، في 24 شباط 2015م، مع مترجمتها اليمنيَّة (شيرين مكاوي)، مع الأخذ بالإعتبار، أن هذه الوساطة، وإن بدت صغيرة لدى متابعين، إلا انها تنمُّ عن قدرة عالية للوساطة، إذ تأتي بظرف داخلي متأزم، يرجّح معه إنزلاقُ اليمن الى صراعات داخلية دموية، مع تصعيد في العمليات العسكرية التي تقودها السعودية على اليمن منذ 2014. مما يربك الداخل اليمني، ولا يضمن سلامة المواطنين، فضلاً عن الأجانب [49].

ولم تشارك سلطنة عُمان في العميلة العسكرية (عاصفة الحزم) التي تضم تحالفاً دولياً يتكوّن من عشر دول، ست دول منها خليجية، ضد جماعة (أنصار الله) الحوثية. وحسب بعض المصادر، فقد استضافت مسقط في لقاء جمع ممثلين عن الحوثيين، ومندوبين عن الولايات المتحدة. وأوضح (يوسف بن علوي) أن دبلوماسية مسقط تتحرّك من منطلق إشاعة السلام في المنطقة

ولم تشارك سلطنة عُمان في العميلة العسكرية (عاصفة الحزم) التي تضمُّ تحالفاً دولياً يتكوّن من عشر دول، ست دول منها خليجية، ضد جماعة (أنصار الله) الحوثية. وحسب بعض المصادر، فقد استضافت مسقط في لقاء جمع ممثلين عن الحوثيين، ومندوبين عن الولايات المتحدة. وأوضح (يوسف بن علوي) أن دبلوماسية مسقط تتحرّك من منطلق إشاعة السلام في المنطقة [50].

كما إمتازت الوساطة العمانية بالهدوء والسرية والكتمان والشفافية، كما إمتازت بالفاعلية، والقدرة على تبسيط الأمور الشائكة، وإمتازت بالتواضع، وعدم التكلّف، مع عدم الترفع على أن تلجَّ بمسائل كبيرة أو صغيرة، ومهما كان حجم ونوع أطرافها. مما أكسبها مصداقيةً وحضوراً مرموقين. كما إمتازت بضبط النفس، وعدم الإنجرار الى صراعات إقليمية، مهما بلغت دواعيها. ومما يذكر أن السلطنة كشفت عام ٢٠١١ عن أكبر شبكة تجسس تابعة لدولة الإمارات، دون أن تصنع منها أزمة. لقد نجحت السلطنة في تحييد الخصوم، وإجبارهم على احترام خياراتها، بل وتحويل تلك الخصومات لقيمة مضافة في رصيد سياستها الخارجية [51].

ب- التوازن والشفافيَّة ضمن مجلس التعاون الخليجي

أُعلن عن تأسيس (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، في مؤتمر قمة أبو ظبي، في دولة الإمارات العربية المتحدة، في 20/ آيار/1981م، بعضوية كل من (السعودية، والإمارات، وبحرين، عمان، وقطر، والكويت)، منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية، تهتمَّ بجوانبَ متعددة، تمسُّ بلدانَ الخليج العربية، ومنها السياسية، والأمنية، والًاقتصادية، والثقافية، والتنموية، والإعلامية [52].

كما أكّد البيان الختامي للمؤتمر مسؤولية أعضائه في الدفاع عن أمن المنطقة وحفظ استقرارها، وإبعاد منطقة الخليج عن أي صراعات دولية، والحدّ من الوجود العسكري الأجنبي فيها مهما كانت ودواعيه [53].

وعلى مدى سنوات مضت على تأسيس المجلس، ظهرت خلافات داخلية بين الدول الأعضاء، كاشفة عن تباين الرؤى السياسية، وضعف عوامل الاندماج فيما بينها، من أبرزها؛ خلافات (عمانية ـ خليجية)، خاصة بموضوعة الاندماج الاقتصادي(العملة الموحّدة، توحيد التعريفة الكمركية، توحيد السياسة المالية) بين دول المجلس. مما يؤسّس لعدم تكافؤ الفرص التنمويَّة لها بحسب الرؤية العمانية [54].

المطلب الرابع/ الرؤية المستقبليَّة للدور الإقليمي العماني .

إتّسمت السياسةُ الخارجيَّة العمانيَّةُ بمجموعة من السمات، التي فرضتها حقائق تاريخية وجغرافية، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية، وقد امتازت عموما، بالهدوء، والإعتدال، الحيادية، والتوازَن، كما أنها جاءت مؤثرة في المستويات؛ الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع دول العالم [55]. .

وفي ذات الوقت، ومع تشعب علاقات السلطنة واتّساع دوائر

نشاطها السياسي الخارجي، لا ينبغي المبالغة في استقلال واستقرار سياستها الخارجية أو الداخلية، أو إعفاؤها من احتمال تعرضها لمخاطر سياسية أو أمنية، قد يتسبب بها بعض جيرانها في مجلس التعاون الخليجي، الذين بدوا غير معجبين كثيراً بعلاقاتها الوسطية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، تدعم هذه الإحتمالات الأزمةُ الحادّةُ التي نَشبَت بينها وبين الإمارات، بعد الكشف عَن شبكة تجسس في عمَان تقوم بأعمال تخريب لصالح الإمارات، منذ نهاية 2011، تمَّ التغافل عنها خدمةً للاستقرار الإقليمي [56].

ولكنْ ما المَشاهدُ المحتملةُ لدور سلطنة عمان الإقليمي، تبعاً لمعطياتها المنظورة والمستقبلية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية ؟ :-

اولا- مشهد تنامي الدور الإقليمي العماني :

إن الانفتاح السياسي والدبلوماسي لسلطنة عمان، الذي يتكرّس من خلال حضورها، أو طلبِ حضورها, من أطراف إقليمية ودولية، في ملفات شائكة في المنطقة، جعل منها شريكاً أكثر من كونها وسيطا مُهمّاً وموثوقاً به، لدى القوى الإقليمية والقوى الدولية

إن الانفتاح السياسي والدبلوماسي لسلطنة عمان، الذي يتكرّس من خلال حضورها، أو طلبِ حضورها، من أطراف إقليمية ودولية، في مَلفات شائكة في المنطقة، جعل منها شريكاً أكثرَ من كونها وسيطا مُهمّاً وموثوقاً به، لدى القوى الإقليمية والقوى الدولية، خاصة بعد نجاح سياستها المحافظة على الاستقرار و إدامة الحوار، سواء مع أطرافها المحليين، أم الإقليميين، التي تتّصفُ علاقاتها ببعض، بطابع من التنافس أو الصراع، والتي لا يستبعدُّ، والحال اليوم، أن تستمر بتوتراتها، وإثارة الأزمات، التي تستوجب وجود طرف معتدل محايد، يرعى نشاط الوساطة، وتذويب تلك التوتراتً، التي من شأنها أن تعكّر صفو المنطقة المُهمَّة للغرب (منطقة الخليج العربي). طرف مثل سلطنة عمان، بعد أن تلقّت دعماً دولياً لإنهاء المشكلات الداخلية فيها (ثورة الظفاريين)، وأزمة الحكم، وغيرها [57].

إنَّ مجيء السلطان قابوس وإنسحاب بريطانيا من السويس والخليج عام 1971، لم ينهِ الوجود البريطاني في عمان، التي ما تزال تشعر بالخطر على مصالحها، بالرغم من المقبوليَّة الواسعة

التي تَمتَّعَ بها السلطانُ الجديدُ لدى الأوساط الشعبية العمانية، "وأن الانسحاب العسكري البريطاني، لم يَحُلْ(يمنع) دون إبقاء مستشارين ومدرّبين عسكريين، ليس في سلطنة عمان فحسب، بل في دول الخليج العربية الأخرى، مع قواعد عسكرية وشركات نفطية" [58]. ومما يذكرُ أن الضابط البريطاني (هيو اولد مان Hugh old man)، كان قد عُيّن وزيراً للدفاع في السلطنة عام 1971م . لتبدأ بذلك مدة من إعداد الجيش العماني على أسس حديثة، مع استحداث صنوف عسكرية جديدة، وإدخال معدات متطورة كطائرة (الجاغور) المقاتلة، مع منظومة دفاع جوي (رابير)، وهذه التقنيات كانت مدعاة لوجود المستشارين الأجانب في الجيش العماني [59]. وقد أكد (روي ميسون R – Mason) في نيسان 1975م من السلطنة" أن بريطانيا تدعم الحكومة العمانية ضد التمرد، وأنها لن تنسحب من عمان"[60] .

إن هذا الدعم الخارجي لسلطنة عُمان، يؤكد رغبة القوى الكبرى العالمية، بتكريس نموذج سياسي خاص، يشارك في صياغة السياسات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة الخليجية بشكل خاص، وضبط افرازاته، وقضاياه التي تمسُّ أمنَ الطاقة العالمي، وتهدّد الاستقرار في المنطقة [61].

وقد جاء في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية، ممتنة لمسقط، على مبادرتها الإنسانية، واستعدادها لدعم الجهود الأمريكية، من أجل إغلاق معتقل (غوانتنامو)، وفي 15 كانون الثاني/ 2016، كما أعلنت مسقط عن نقلها (10) من المعتقلين اليمنيين في المعتقل ذاته، والسماح لهم بالإقامة المؤقتة على أراضي السلطنة، بعد الإفراج عنهم. ووصف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في 30/ آيار 2016 السلطنة بأنها حليف مُهمٌّ في مكافحة الإرهاب الإقليمي، كما أشادت التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، بالتحسن المطّرد، في النظام القانوني العماني المتصل بجهود مكافحة الإرهاب [62]. ويذكر أن السلطنة كانت قد سمحت للولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام قواعدها لإدارة العمليات العسكرية من على أراضيها، وعدّت منطلقاً رئيساً للقوات الخاصة الأمريكية في عملياتها ضد

الإرهاب [63].

ومما سبق يمكن القول: إن للسلطنة دوراً بارزاً في موضوعات مهمة، تساعد في إضفاء الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي، منها إعتماد القوى الكبرى عليها في مكافحة الإرهاب، كقوة إقليمية موثوق بها، مما يؤشّر إلى تنامي مستقبلي لذلك الدور، بالنظر الى حجم التوترات بين اللاعبين الإقليميين، وبالنظر لإتفاق رؤى بعض الأطراف الإقليمية مع رؤية عُمان، يُرجّحُ تطوّرَ دورها الحيوي والمكمّل لدور قوى إقليمية أخرى، مثل الكويت، والعراق (بعد 2003)، فإنه من المتوقع أن يصل مستوى التكامل في الدور الوظيفي بين تلك الدول، الى حدّ تشكيل (محور) وسطي، يذلّل العقبات أمام القوى الإقليمية الأخرى، ويساعدها في الوصول الى حالة الَاستقرار الإقليمي المنشود، خاصة بعد الجمود الذي أصاب جامعة الدول العربية، وتراجع دورها في تسوية صراعات المنطقة، كما في القضايا؛ السورية واليمنية والبحرينية. وإن ضياع الدور الحيوي لسلطنة عمان، يعدُّ خسارةً إقليمية قبل أن تكون خسارة لسلطنة عُمان.

ثانيا- مشهد تراجع الدور الإقليمي العماني:

يقبض السلطان (قابوس بن سعيد)، على السلطة منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وبيده وزارات ومؤسسات وشؤون السلطنة الرئيسة طيلة هذه الحقبة، الأمر الذي أسبغ على الواقع السياسي الداخلي العماني، الكثير من الثبات والاستقرار. وبالنظر لعدم وجود ولي عهد له، مصرح به بشكل واضح، أو شخص مميز يشار إليه دون غيره، تشكّلتً مخاوفُ محليةٌ وخارجيةٌ، عنً طبيعةً توجّه السلطنة السياسي والدبلوماسي بعد رحيله، لاسيما وقد ناهز السلطان الـ(76) عاما، مع تأخر وضعه الصحي، ووجود بعض التيارات الحزبية غير المتوافقة، والشخصيات السياسية المؤثرة في صنع القرار السياسي العماني [64].

ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة الاقتصادية تُعدُّ الخطرَ الأكبرَ على استقرار السلطنة، ويذكر أنها نجمت عن انخفاض الإيرادات

الحكومية من مبيعات النفط. وإن الحكومة التي تحصل نحو (80%) من مواردها من العائدات النفطية، تجد نفسها غير قادرة على تحقيق التوازن بين ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية، وضرورة أن تضمن الحكومة أسباب الرفاهيَّة لشعبها، مما تسبَّب في شباط/ فبراير 2017 أن خرجت أعدادٌ كبيرةٌ من العمانيين إلى الشوارع للمرة الأولى منذ شباط/ فبراير 2011 [65].

لقد تسبَّب الارتفاع الحادُّ في أسعار الوقود، (نحو 75%)، بخروج تظاهرات الشارع العماني، مع لجوء الحكومة الى تخفيض الدعم عن الوقود في كانون الثاني/يناير 2015، وبشكل تدريجي، وافق إرتفاع أسعار أجور الماء والكهرباء أيضا، إضافة الى ترجيح فكرة تطبيق زيادة في الضرائب. وإن الشعب العماني يشعر بإحباط حقيقي من الأوضاع الاقتصادية، ويسعى للإضطلاع بدور أكثر فاعلية في إدارة شؤون البلاد، ولكنّه في الوقت نفسه لا يرغب في الإنزلاق إلى دوامات العنف والفوضى، التي إنزلقت إليها بعض الدول العربية منذ عام 2011 [66].

ومما تقدَّم، يتبيّن لنا أن الوضع الداخلي لسلطنة عمان، في الشؤون السياسية والإدارية، والإقتصادية، ووفقا لبياناتها الرسمية، يُنْذِرُ بتصدّع وعجز يهدّدان تماسكَ الدولة العمانية، وتراجعٍ في دورها الإقليمي، إن لم نقل بتفكك الدولة العمانية، خاصة مع عدم وجود آلية واضحة لتداول السلطة، وخلافة السلطان قابوس بن سعيد في الحكم.

الوضع الداخلي لسلطنة عمان، في الشؤون السياسية والإدارية، والإقتصادية، ووفقا لبياناتها الرسمية ، يُنْذِرُ بتصدّع وعجز يهدّدان تماسك الدولة العمانية، وتراجعٍ في دورها الإقليمي، إن لم نقل بتفكك الدولة العمانية، خاصة مع عدم وجود آلية واضحة لتداول السلطة، وخلافة السلطان قابوس بن سعيد في الحكم.

النتائج:

1 – لسلطنة عمان شخصية مستقلة ضمن محيطها العربي، وضمن مجلس التعاون الخليجي، وهي ما تجلّت من خلال مواقفها إزاء القضايا العربية والإقليمية.

2 – قلَّة انسجام سلطنة عمان مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي، صبَّ في صالح تفاهمها مع جمهورية الجمهورية

الاسلامية الايرانية الإسلامية، وخَدَمَ في كونها حلقةَ وسط في صراع إقليمي وعلاقات تنافسية متوترة، بين الجمهوريةً الاسلامية الايرانية ودول الخليج العربية.

3 – هناك رغبة لقوى إقليمية ودولية، لبلورة نموذج حيادي في صراعات المنطقة الخليجية، تَحُولُ دون تطوّر تلك النزاعات إلى صدامات عسكرية مباشرة.

4 – تميَّزت الوساطةُ العمانية بالسريَّة والكتمان، والجديَّة والتواضع والشفافية في التعامل مع أطراف الخلاف، وهو ما تفتقده الدبلوماسية العربية بشكل عام.

بالإضافة الى أن الخلافات الإقليمية، في الغالب، تسبّبت الأطرافُ الإقليمية بإحداثها لبعضهم البعض، أو يمكن القول: إن المؤامرات وعدم الشفافية في العلاقات بين دول المنطقة، بلغ حدَّ المقاطعة وفرض الحصار والعدوان، مما جذب وساطات كبيرة، ورغبات قوى عالمية في التدخل وتسويتها، كالوساطات الفرنسية، وهناك من الصراعات ما تمَّت تسويته عن طريق منظمة الأمم المتحدة، أو أحد فروعها، كما في الخلاف البحريني القطري على مجموعة (جزر حوار).

المراجع

×كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
××قسم العلوم السياسية/ كلية الإمام الكاظم (ع) الجامعة

1. مصطفى بدر، معالم النهضة العمانية: كفاح شعب وحنكة قائد ونجاح، مركز الراية للنشر والإعلام، 2009، (مسيرة)، بتاريخ 10/9/2017، على الرابط: https://books.google.iq/books?id

2. ينظر: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام الإقليمي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد(158)، (المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1992)، ص 16.

3. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، (قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسط)، ص 68-66.

4. وزير خارجية عمان: الأزمة الخليجية ستُحلُّ قريبا، (موقع الجزيرة للدراسات)، على الرابط: www.aljazeera.net ، بتاريخ: 16/9/2017.

5. الواقعية في السياسة الخارجية العمانية، الاخبار، شبكة المعلومات. بتاريخ: 9/7/ 2017، على الرابط: www.al-akhbar.com/node/238673

6. الدبلوماسية العمانية .. نجاحات متوالية، الوطن (صحيفة عمانية يومية)، متاح على الرابط: http://alwatan.com/details/84388 ، تاريخ الدخول: 16/11/2017.

7. عادل رضا، عمان والخليج، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1969، ص240وما بعدها.

8. _____، عمان وإدارة العلاقات: الدبلوماسية الهادئة، (المركز العربي للبحوث والدراسات)، متاح على الرابط: www.acrseg.org/40375 ، بتاريخ: 16/ 8/ 2017.

9. كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1999) ص13

10. عبد العباس فضيخ دغبوش، الأهمية الإستراتيجية للموقع

البحري العماني دراسة في الجيوبوليتكس، مجلة كلية الآداب، العدد (97)، (كلية الآداب- جامعة كربلاء، العراق، 2014) ص 340 .
11. صبري الهيتي، الجغرافية السياسية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان- الاردن ، 2000م، ص 204.
12. ضيف الله السعدين، دوائر صنع السياسة الخارجية في عُمان، أعمال المؤتمر العلمي الرابع (علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين)، (وحدة الدراسات العمانية، جامعة آل البيت، 2005)، منشورات آل البيت، عُمان-الاردن، 2007، ص148.
13. سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عُمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1999)، ص55.
14. جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق افريقيا 1741-1968م، ب. ط، القاهرة، 1968م، ص 45.
15. منى سالم سعيد، قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010)، ص92.
16. الرؤية المستقبلية (عمان 2020)، سبلة عمان، على الرابط: www.s-oman.net ، بتاريخ: 17/ 7 / 2017.
17. عبد الرزاق خلف الطائي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية تعاون عسكري وأمني متبادل، مجلة الراصد الدولي، العدد (16)، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008)، ص5.
18. القدرات العسكرية العربية من منظور واشنطن... سلطنة عمان والإمارات، سبلة عمان، ، على الرابط: http:// avb.s-oman.net/showthread.php?t ، بتاريخ: 18/ 9/ 2017.
19. احمد جلال التدمري، المسيرة الوحدوية لمجلس التعاون الخليجي، (عن كتاب): جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط2، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

1991، ص573.
20. واثق السعدون، التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العمانية، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، العراق، 2012)، للمزيد ينظر الرابط: http://regionalstudie – center.uomosul.edu.iq/news
21. النظام الأساس لسلطنة عمان، الباب الرابع، المادة (41).
22. مارك فاليري، مستقبل عمان وخليفة السلطان قابوس، (نون بوست)، 21 كانون الثاني 2015، على الرابط: http:// www.noonpost.org/content/5094 ، بتاريخ: 9/22/ 2017.
23. سليمان تقي الدين، الطائفية والمذهبية وآثارها السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد (408)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام 2013)، ص44 وما بعدها.
24. بدر الراشد، عمان... دبلوماسية الأبواب المغلقة في هواية الوساطات ، (سلسلة تقارير العربي)، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/ politics/2015/11/2 تاريخ الدخول 9/22/ 2017.
25. محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد (53)، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012) ، ص 140.
26. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، ط1، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005)، ص23.
27. (سلطنة عمان في مواجهة استنزاف مستمر لفوائضها المالية، صحيفة العرب، العدد (10812)، 14 تشرين الثاني 2017، ص11، على الرابط: http://www.alarab. co.uk/?id=64641 ، بتاريخ 9/26/ 2017.
28. أحمد الإسماعيلي، "العلاقات العمانية– الإيرانية وتأثيرها في الاندماج الخليجي"، (ورقة قدمت الى مؤتمر مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8/ كانون الاول 2014، ص3.
29. باقر سلمان النجار، الأزمة المالية العالمية الوافدة في الخليج،

مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2010)، ص181.
30. عمان الجغرافيا والسكان والمناخ[pdf]، بتاريخ: 18/9/2017، على الرابط: www.fao.org/nr/water/aquastat/countries.../OMN-CP__ara.pdf ،
31. احمد الإسماعيلي، "العلاقات العمانية- الإيرانية وتأثيرها في الاندماج الخليجي"، (ورقة قدمت الى مؤتمر مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8/ كانون الاول 2014، ص3.
32. عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، من كتاب(الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989)، ص123.
33. العلاقات السورية العمانية، رسالة دبلوماسية، موقع قناة المنار، بتاريخ: 27/ 9/ 2017، على الرابط: http://www.almanar.com.lb/1059056
34. منى حسين عبيد، إنعكاس التغيير في المنطقة العربية على دول الخليج العربي، المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية الموسوم" التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي"، الأوراق البحثية لليوم الثاني 13 آذار 2013، ص 7.
35. نيفين سعد، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2016)، ص8 وما بعدها.
36. جاسم يونس الحريري، أثر التغييرات في المنطقة العربية لعام 2011 على العلاقات العراقية- الخليجية، المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية الموسوم" التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي"، الأوراق البحثية لليوم الثاني 13 آذار 2013، ص3.
37. محمد السعيد إدريس، (إشكاليات الاتحاد الخليجي وتحديات ما بعد قمة الكويت)، (المركز العربي للدراسات والبحوث، السبت 18 تشرين الثاني 2017 م، على الرابط: http://www.acrseg.org/2107.

38. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، (إعلان السوق الخليجية المشتركة)، على الرابط: www.gcc-sg.org ، بتاريخ: 7/ 11/2017.
39. ماذا بعد زيارة المعلم لسلطنة عمان؟، موقع الجزيرة للأخبار، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، بتاريخ: 27/ 9/ 2017.
40. تصريح وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي، موقع اليوتيوب، على الرابط: https://www.youtube.com ، بتاريخ:22/ 10/2017.
41. بثينة أشتيوي، (هل تكون سلطنة عُمان مفتاح الحل للخلافات السعودية الإيرانية داخل اليمن ...)، ساسة بوست، على الرابط: https://www.sasapost.com/oman-and-yemen-crisis/ بتاريخ: 28/9/2017.
42. عادل أبو طالب، الدور العماني رقمٌ مُهمٌّ في المعادلة النووية الإيرانية، جريد عمان العمانية، على الرابط: http://2015.omandaily.om/?p=170691 ، تاريخ الدخول: 8/5/2017.
43. الدبلوماسية العمانية ومستجدات المنطقة العربية، مصر العربية، شبكة المعلومات (الانترنيت)، على الرابط: www./.../683095masralarabia.com ، بتاريخ: 17/9/2017
44. إيران وعمان توقعان اتفاقية للتعاون الدفاعي، (مقال في جريدة الرياض)، متاح على الرابط: www.alriyadh.com/868568 ، بتاريخ: 14/7/2017.
45. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011)، ص12.
46. (اليمن واحتمالات إنتشار الفوضى في الشرق الأوسط)، مقال منشور في (جريدة الصباح الجديد اليمنية)، على الرابط: http://newsabah.com/newspaper/ ، بتاريخ: 17/11/2017.
47. محمد إسماعيل الحديد، مواقف سلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي، مجلة تشرين الالكترونية، العدد (13074)، تاريخ: 11/2/ 2017، على الرابط: http://tishreen.news.sy/?p=81263

48. مفاوضات امريكية- سورية برعاية عمانية، صحيفة القدس العربي، بتاريخ 17 آب/أغسطس 2015م، على الرابط: www.alquds.co.uk ، تاريخ الدخول 22/ 7/ 2017.
49. المثلث الروسي الإيراني التركي إلى أين - مركز الشرق العربي، شبكة المعلومات (الانترنيت)، على الرابط: www.asharqalarabi.org.uk ، بتاريخ: 25/ 7/ 2017
50. تحرير الرهينة الفرنسية في اليمن، على الرابط: www.lebanon24.com/articles/ ، تاريخ الدخول: 25/ 9/ 2017.
51. منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص7.
52. إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الإقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد (21)، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 1998)، ص39.
53. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون الى التكامل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996)، ص287.
54. علاء عبد كطافة، الأزمة المالية العالمية وإنعكاسها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص 122وما بعدها. وينظر ايضا: نصر المجالي، هل تغادر عمان مجلس التعاون الخليجي؟ ،إيلاف (جريدة الكترونية عمانية يومية)، شبكة المعلومات (الانترنيت)، على الرابط: http://elaph.com/Web/News/2016/6/1095688.html بتاريخ: 23/ 7/ 2017.
55. وكيل الوزارة للشؤون الدبلوماسية: جلالة السلطان أرسى دعائم راسخة للسياسة ، على الرابط: https://www.mofa.gov.om/?p=6210 ، تاريخ الدخول: 16 /10/ 2017.
56. عمان تعلن عن تفكيك شبكة تجسس إماراتية تستهدف نظام الحكم، سناب اخبارية الجوف (صحيفة اخبارية الكترونية)، متاح على الرابط: http://www.aljoufnews.com/sa/143141.html، بتاريخ: 16/10/2017.
57. سعد أبو رية، السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس 1970 - 1998م دراسة في عقائد صنع القرار العماني،

عمان، الأردن، 1998، ص 97 .

58. فواز طرابلسي، ظفار شهادات من زمن الثورة، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 133 .

59. رياض جاسم محمد الأسدي، سياسة التحديث في سلطنة عمان 1970–1981م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001م)، ص 45 .

60. حمود خضير رجب، الحرب المسلحة في ظفار من عام 1965م وحتى عام 1975م دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة تكريت، 2008)، ص 171. وايضا: ثامر عزام حمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام 1986م، مجلة سر من رأى، السنة السادسة، المجلد (6)، العدد (23)، كانون الاول 2010، ص 213.

61. فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، ط1، مطبعة العزة، بغداد، 2001، ص 37

62. محمد عز العرب، المصدر نفسه.

63. عن رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العمانية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017)، ص 76 .

64. "إسرائيل" تتحدث عن التحديات التي ستواجهها عمان بعد رحيل السلطان قابوس، قناة العالم الفضائية، ينظر الرابط: http://www.alalam.ir/news/1965540/ ، تاريخ الدخول: 17/ 10/ 2017.

65. سلطنة عمان في مواجهة استنزاف مستمر لفوائضها المالية، صحيفة العرب، العدد (10812)، الثلاثاء 14/تشرين الثاني/ 2017.

66. نيفين سعد، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، مصدر سابق، ص8 وما بعدها.